الاردني ، ويعارض اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة « لان اقامة دولة فلسطينية منفصلة عن الاردن لن تكون الا بمثابة قنبلة زمنية مؤقتة تؤدي الى اندلاع حرب عربية اسرائيلية جديدة ». واذا كان رابين يرى ان مفتاح الحل بين الانظمة العربية وليس بيد الفلسطينيين ، فانه يرى ان من مصلحة اسرائيل استمرار قيام نظام الملك حسين للدور الذي يقوم به « ذلك لان النظام الهاشمي لا يمكن عناصر الارهاب الفلسطينية من استخدام الاردن كقاعدة عمل ضد اسرائيل ، ويحول دون تواجد سوفييتي في المنطقة » (دافار ٧٤/٥/١٧) .

اما الرجل الثاني في جهاز الحكم الاسرائيلي يجال الون فلا يختلف كثيرا عن رابين من حيث المنظور العام تجاه القضية الفلسطينية ، فهو يرى كما ورد في مقالة له نشرت في مجلة « بمفنيم » الناطقة باسم الكيبوتس الموحد عند مطلع ايار الماضي : « ان السابقة التي نجمت في اعقاب المفاوضات مع مصر ستسهل على الاردنيين الشروع في مفاوضات علنية مع اسرائيل . ويمكن التوصل حتى ولو تحت نفس العنوان « فصل القوات » الى حلول متعددة ومختلفة » واشترط ان تكفل التسوية مع الاردن الامور التالية : « ١ — منع تحشد قوات نظامية ، والحيلولة دون خطر اندلاع حرب جديدة . ٢ — خلق اتصال تليفوني مباشر ودائم بين القادة في المناطق المختلفة وتحديد ترتيبات مراقبة مشتركة ومتبادلة لضمان حرمة الاتفاق . ٣ — منع تجدد الاعمال الارهابية والتخريبية على ضفتي الاردن ٤ — العمل على تقليص تأثير الدعاية المتطرفة لمنظمات الارهاب وانصارها على الرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية » .

واذا استثنينا البند الاول من اتفاق « فصل القوات » مع الاردن الذي يقترحه الون نجد انه اقرب الى الاتفاق العسكري بين النظام الاردني واسرائيل بغرض مواصلة قهر الشعب الفلسطيني، منه الى اتفاق فصل للقوات ، خاصة وانه ليس هنالك ما يستدعي فصلها ! وعلى الرغم من ذلك فان الون لا يستبعد ان يخلق ظرف معين تتكون فيه مصلحة مشتركة لاسرائيل والاردن و «للجمهور الفلسطيني البناء» حيث يصل الجميع الى اتفاق ، ولكن من خلال خريطته المشهورة . ولكيلا يعتري القارىء شك بانه في هذه المبادىء قد تخلى عن مشروعه ، يقرر الون : « يبدو لي انه يتوجب علي ان اضيف بانه من الناحية المبدأية لا يوجد تناقض بين ما هو مقترح هنا ، وبين المشروع الذي لم انسحب منه ولا زلت اتمسك به ، بل العكس ، ان كل ما هو مقترح هنا يجيء ضمن اطاره » .

أما وزير الداخلية والشرطة شلومو هليل فيعتقد، كزميله ، بان حل القضية الفلسطينية ينبغي ان يكون داخل الاطار الاردني ومن خلال اتفاق مع النظام الهاشمي لاعتقاده بان اية تسوية « ينبغي ان تكون بيننا وبين صاحب السيادة الرسمي للمناطق ، واذا لم تكن التسوية كذلك فانها لن تكون عملية » (أنظر المقابلة الصحفية للوزير مع معاريف ٧٤/٤/٢٨) . وبخصوص الحل النهائي لقضية الفلسطينيين فيرى انه ينبغي ان يتم في المناطق التي ستنسحب منها اسرائيل في الضفة الغربية وعلى جميع الضفة الشرقية لاعتقاده بأن حقوق الشعب الفلسطيني على الضفة الشرقية لا تقل عن حقوقهم على يافا وتل ابيب ! « اننا نقول بان حل قضية الشعب الفلسطيني يمكن ان يتأتى في نفس الجزء من الضفة الغربية الذي لن يكون في ايدينا وفي جميع الضفة الشرقية التي تعتبر حقوق الفلسطينيين عليها لا تقل عن حقوقهم على يافا وتل ابيب . وعليه ، ستكون الاردن دولة تجمع بالفعل ثلثي الشعب الفلسطيني ، وهكذا يكون ثلثا شعب الاردن من الفلسطينيين ... »

ومع أن هليل يصر على ان يكون الاتفاق مع النظام الاردني الا انه لا يعارض اذا ما ارتأى النظام ارسال احد قادة المقاومة حتى ولو كان ياسر عرفات للتفاوض في جنيف مع اسرائيل ، بحجة انه لا يملك ان يفرض على الملك من يرسل للتفاوض ، ولكنه يصر على ان لا يأتي تحت « عنوان منظمة الارهاب » او كما يقول : « اننا على استعداد للجلوس ايضا مع ياسر عرفات على مائدة المفاوضات في جنيف ، ولكن فقط اذا جاء الى هناك كممثل للاردن . اننا لا نملي على الاردن من يمثلها ، ومن ناحية اخرى اننا لسنا على استعداد للتباحث مع اي فلسطيني اذا جاء تحت عنوان منظمة الارهاب » .